التوظيف الصرفي لما لم تنطق به العرب

شرح عيون كتاب سيبويه لأبي نصر هارون بن موسى القرطبي (ت 401 هـ)

أنموذجاً

Morphological Employment of Unarticulated Speech by Arabs explanation Eyes Sibawaih's book Abu Nasr Haroun Bin Musa Al-Qurtubi (401 A.H) as A Sample.

د. أحمد صفاء عبد العزيز العاني

الأستاذ المساعد في قسم اللغة العربية

كلية التربية / القائم - جامعة الأنبار

هاتف/ 07812963049

رقم قبول النشر /

DR . Professor in the Department of Arabic Language
Faculty of Education/ Al-Qaim - University of anbar
Ahmed safaa abdulazeez
Assistant

Phon / 07812963049

Publication acceptance nabar /

الكلمات المفتاحية: (سيبويه، التوظيف الصرفي، هارون بن موسى، لم تنطق ، كلام العرب).

Keywords: (Sibawaih, morphological employment, Haroun bin Musa, haven't say ,Arab speech)

Gmail - ad82an@gmail.com

محرم 1442هـ **أغسطس 2020 م**

ملخص البحث

يهدف البحث إلى الكشف عن توظيف الصرفيين للكلام غير المنطوق الذي استقر في أذهان العرب في مباحثهم الصرفية واللغوية من خلال شرح كتاب سيبويه لنصر بن هارون القرطبي المجريطي (ت 401 هـ) أنموذجا؛ وذلك لأهمية كتاب سيبويه المشروح، وقد تمثّل هذا التوظيف في الإثبات اللغوي للفظ العربي فحكموا على الأصول والزوائد في الألفاظ، وتمثّل أيضاً في باب التوسّع اللغوي من حيث توليد الألفاظ واشتقاقها، وأخيراً في القياس والتعليل وهذا جانب تعليمي علمي في الوقت نفسه، وفي هذا دليل على مدى حرص العرب على لغتهم والعناية بها لفظا، ومعنى، وفكراً .

إنّ دراسة البنية العميقة للغة معينٌ على فهم بنيتها السطحية – إذا تمّ وفق ضوابط وشروط محكمة– وقد تجسّد ذلك كله فيما لم تنطق به العرب، ودوّنه العلماء في كتبهم مستعينين بالعقل، والاستقراء.

Abstract

This research aims to show the morphology scientists employment of the unarticulated speech which implanted in the minds of Arabs represented in their linguistic and morphological researches as in the explanation of Sibawaih's book for Nasr bin Ibrahim (401 AH), as a sample since it is very important and useful. This employment was simplified by the linguistic stability of Arabic articulation. Therefore, they considered the origins and pluses of these articulations. In addition, it was shown in the linguistic expansion as well in the respect of introducing and deriving articulations. Finally, it was shown in the measuring and interpretation as it is a scientific and pedagogical element as the same time. This is an evidence that Arabs are paying special attention to how Arabic language is pronounced articulated. By the same way, they worked hard in order to state the meaning and thought of the Arabic language. As a result, the study of the deep structure of language helps to understand its surface structure in the case it is was implemented according to certain regulations and criteria. This was embodied in unarticulated speech by Arabs which was written down and recorded by language scientists in their books using mind and induction.

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيد المرسلين نبينا محمد وعلى آله، وصحبه أجمعين. وبعد..

فإنّ علماء العربية قد بذلوا الغاية القصوى في خدمة لغتهم، والاعتناء بها من حفظ أصولها سماعاً، واشتقاقها قياساً، والنظر في عللها عقلاً، بل تعدّى الأمر إلى الولوج في الفكر اللغوي لدى المتكلّم العربي من خلال الكلام الذي لم ينطق به؛ وذلك بفهمهم واستيعابهم لما تكلّم به وتحليلهم لهذا الكلام . ومن أشهر علماء العربية سيبويه (ت:180هـ)، إمام العربية وكتابه (الكتاب) قرآن النحو، وقد تكررت في كتابه عبارات تدل على غير المسموع، وغير المتكلّم به من العرب، ومن هذه العبارات، قوله: " وإنْ لم يُسمع منه هذا اللفظ"[1]، و" إنَّما هو شيء قاسوه ولم تتكلم به العرب"[2]، و" وهذا بعيد لا تتكلم به العرب"[3]، و" لم تتكلم به العرب"[4]، وغيرها الكثير.

فهذه النظرة المنهجية لم تأتِ من قبيل الترف العلمي، أو من قبيل الأطناب المعرفي بل لها غايات شتّى، وأهداف كثيرة في النحو والصرف على السواء، وقد حظي كتاب سيبويه بالعناية الفائقة، وكثرة الشروح عليه، ومنه شرح أبي نصر هارون بن موسى القرطبي المجريطي (ت:401هـ) المسمّى (شرح عيون كتاب سيبويه)، وجعلنا هذا الشرح لأهميته أنموذجاً لدراستنا

في التوظيف الصرفي؛ وذلك لأنّ القرطبي دافع عن كتاب سيبويه ونافح عنه، واتّخذه الأصل وقدّمه على ما سواه، وهو شرح لطيف لما أشكل من الكتاب.

واقتضتْ طبيعة البحث أنْ تكونَ على ثلاثة مباحث يسبقها تمهيد تناولت فيه ترجمة مختصرة لأبي نصر القرطبي ووصفاً لكتابه العيون، أمّا المبحث الأول فقد جاء بعنوان (الإثبات اللغوي)، في حين تناولتُ في المبحث الثاني (التوسّع اللغوي)، وأمّا المبحث الثالث فقد ضمَّ (القياس والتعليل)، ثم أردفناها بخاتمة ضمّت النتائج التي توصّل إليها الباحث، واعتمد البحث على جملة من مصادر المكتبة العربية، هذا وأرجو أنْ تتضافرَ الجهود في قادم الأيام لدراسة هذه الموضوعات دراسة شاملة وافية؛ لأنّها التعبير الحقيقي عن البنى العميقة للمتكلّم العربي بشهادة العلماء الأوائل المشافهين للعرب.

التمهيد

المطلب الأوّل/ ترجمة أبي نصر هارون بن موسى[5]:

- **اسمه ولقبه وكنيته:**

هو: "هارون بن موسى بن صالح بن جندل"[6]، وقد اتّفقتْ كتب التراجم على اسمه، فلم أجد من ذكر خلاف ذلك.

أمّا كنيته فلم تذكر المصادر له سوى كنية واحدة، وهي: أبو نصر، قال ابن بشكوال: "يكنّى أبا نصر"[7].

وأمّا لقبه: فقد لُقِّب بألقابٍ عدة، فهو: القيسي، القرطبي، المجريطي، الأديب[8]، النحوي[9]، ابن جندل[10].

- **شيوخه:**

1. القالي البغدادي[*]: أبو علي إسماعيل بن القاسم بن هارون القالي البغدادي، صاحب كتاب الأمالي، ولد سنة (280هـ)، وتوفي في قرطبة سنة (356هـ) في ربيع الآخر[11].
2. الرباحي: محمد بن يحيى بن عبد السلام[12]، وسمّي بالرباحي نسبة الى قلعة رباح، أدّب أولاد الملوك ثمّ ولّى أمر الديوان والاستيفاء، فلم يزل على ذلك حتى مات في شهر رمضان سنة (358هـ)[13].
3. الليثي: هو يحيى بن عبد الله بن يحيى بن يحيى بن يحيى، أبو عيسى الليثي القرطبي[14]، وتوفي في ثامن رجب سنة (367هـ)، أخذ عنه أبو نصر هارون الحديث والرواية[15] .

- **تلاميذه:**

كان له تلامذة أخذوا عنه اللغة والأدب والرواية، ومن هؤلاء:

1. الطلمنكي: هو أحمد بن محمد بن عبد الله المقرئ، أبو عمر، فقيه، حافظ، محدّث[16]، توفي سنة (429هـ)، وقيل سنة (428هـ)، ذكرته كثير من كتب التراجم أنه أخذ عن ابي نصر هارون[17].
2. الفرّيشي: هو سعيد بن عبد الله بن دحيم، أبو عثمان الأزدي الفرّيشي النحوي، المتوفى سنة (429هـ)، أخذ عن أبي نصر هارون بن موسى[18]، والفرّيشي بالفاء وتشديد الراء نسبة الى بلدٍ بالأندلس[19] .
3. الجذامي: هو أبو محمد عبد الله بن سيف الجذامي البلنسي، اشتغل بعلوم اللغة حتى صار نحوياً، ضابطاً لأصول النحو، توفي سنة (430هـ)[20].
4. الخولاني: هو محمد بن عبد الله بن عبد الرحمن بن عثمان بن سعيد بن غلبون، ابو عبد الله الخولاني، القرطبي، توفي في إشبيلية سنة (448هـ)، وهو ابن ست وسبعين سنة[21].
5. ابن العراب: هو محمد بن موسى بن فتح الأنصاري، المعروف بابن الغراب، من أهل بطليوس ويكنّى أبا بكر، وتوفي – رحمه الله – ببطليوس لسبع عشرة خلت من جمادي الأولى سنة (460هـ)[22].

6. ابن عبد البر: هو أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي، والنَمِري بفتح النون والميم بعدها راء، هذه النسبة الى النمر بن قاسط، بفتح النون وكسر الميم، وهي قبيلة كبيرة مشهورة[23]، توفي سنة (463هـ) واستكمل خمساً وتسعين سنة إلا خمسة أيامٍ[24].

- **مصنفاته:**

لم تذكر كتب التراجم والطبقات سوى كتاب واحد الذي حقّقه الدكتور عبد ربه عبد اللطيف عبد ربه، وهو شرح عيون كتاب سيبويه[25].

- **وفاته:**

أجمعت المصادر جميعها أنّه توفّي سنة (401) للهجرة من يوم الاثنين لأربع بقين من ذي القعدة[26]، وزاد السيوطي: (بقرطبة)[27].

فرحم الله أبا نصر، وأسكنه فسيح جنّاته مع النبيين والصديقين والشهداء والصالحين، وحسُنَ أولئك رفيقا.

المطلب الثاني/ بيان مصطلح العنوان

أولا: التوظيف الصرفي:

التوظيف: مصدر الفعل وَظَّفَ يُوَظِفُ تَوظِيفاً، والتوظيف هو الإلزام بعمل أو نحوه[28].

وقال ابن فارس في (وظف)، بأنّها: "كلمة تدل على تقدير شيء، يقال: وظفت له، إذا قدرت له كل حين شيئا من رزق أو طعام"[29].

أمّا اصطلاحاً: فـ (هو عملية الانتفاع من المعطيات الداخلية، والخارجية للغة؛ في سبيل إثبات لفظ أو تفسيره أو تعليله)، ولم نجد أحداً من الباحثين فيما اطلعنا عليه قد وضع تعريفاً للتوظيف الصرفي، والمقصود به في بحثنا هذا هو الانتفاع من الألفاظ التي لم يتكلّم بها العرب

في سبيل ضبط وإيضاح القواعد الصرفية، وأخذت هذه الوظيفة أشكالاً مختلفة ممّا هو مدوّن في هذه الأوراق.

أمّا المصطلح المشابه لمصطلحنا هذا فهو: (الوظيفة اللغوية)، وهو مصطلح بعيد عن مصطلحنا، وله أدواته ومناهجه، وقد أخذ حيزاً مهماً في الدرس اللغوي العربي، والمقصود به (دراسة اللغة دراسة عملية نفعية)[30].

ثانيا : **ما لم تنطق به العرب**:

والمقصود لم تنطق به العرب لفظاً؛ وذلك لأنّ للعرب نوعاً من المتروك الذي لم تنطق به، فالأول هو المهمل، مثل: (رعك)، فهذا لم تنطق به العرب لفظاً ولا تقديراً ولا يقع في خواطرهم[31]، وأمّا الثاني فهو الذي الذي ندرسه في بحثنا هذا وسَجَّلهُ العلماءُ، وأشاروا إليه وهو ما وقع في خواطر العرب وعقولهم، ولو أنّهم نطقوا به لكان كما سجله النحاة، وهذا هو الفرق بين المهمل وبين ما أشار إليه سيبويه بلفظ (لم تتكلم أولم تنطق به العرب) .

المبحث الأول

الاثبات اللغوي

إنّ المهمة الأولى لعلماء اللغة هي إثباتها سماعاً، والقياس بعد ذلك على هذا المسموع ضمن قواعد وشروط محددة للوصول إلى أعلى مستوى من الصحة المطلوبة لدى المتعلمين على سنن المتكلمين الفصحاء[32]، أمّا غير المسموع فلم يثبتوه في اللغة إمّا لأنّه مهمل كما أسلفنا، وإمّا لأنّه لم يتكلم به على الرغم من وقوره في أذهان المتكلمين الناطقين وإن لم يلفظوا به، وقد وظّف علماء الصرف وعلى رأسهم سيبويه غير المتكلم به–في الاحتجاج اللغوي لما أثبتوه، وله صور منها:

أولاً: إثبات الصيغ.

ثانياً: إثبات الأصول والزوائد.

أولاً: إثبات الصيغ:

والمقصود به إثبات صيغة لغوية، أو نفيها قياساً على غير المتكلم به، وممّا جاء منه في شرح عيون كتاب سيبويه:

1. مَفْعُولاء و فَعْلولاء:

جاء في كتاب سيبويه في باب (ما بنتْ العرب من الأسماء، والصفات، والأفعال)، قوله: " ويكون على (مَفْعُولاء) في الاسم والصفة، فالاسم نحو: مَعْيُوراء[33]، والصفة نحو: المَعْلُوجَاء[34]، والمَشْيُوخَاء"[35]، قال أبو نصر القرطبي: " زعم هذا المذكور[36] أنّ سيبويه أغفل مَعكَوكاء، و بَعكَوكاء،[37] وقال: يقال القوم في مَعكَوكاء وبَعكَوكاء؛ أي: في جلبة وشرٍ، وزعم أنّها (فَعلَولاء)؛ وذلك غلط، وإنَّما اغتر بالباء ولم يعلم أنّ الباء بدل من الميم؛ لأنّهما من مخرج وأحد إذ ليس في الكلام (فَعلَولاء)، وفيه (مَفعُولاء)، كما أنّ اللام في(أُصَيلال) بدل من النون في (أُصَيلان) حين فُتح ما بعد ياء التصغير، ألا ترى أنّ في الكلام فُعَيلان وليس فيه فُعَيلال"[38].

فأثبت أبو نصر القرطبي (مَفْعُولاء) ولم يثبت (فَعلُولاء)؛ وذلك لأنّه لم تنطق به العرب، فالباء بدل من الميم في (بَعكَوكا) وليست أصلية، وتمّ الإبدال؛ لتقارب مخرجيهما وهو إبدال متكافئ[39].

لقد كان لعلماء اللغة من هذه القضية موقف، فكانوا طرفين ووسطا، فأمّا الطرف الأول فيمثله أبو نصر القرطبي تبعا لسيبويه، ومنهم أيضا ابن عصفور الاشبيلي (ت:669هـ) الذي حدّدها بلغة من لغات العرب، يقول: " والباء في (بَعكوكاء) بدل من الميم على لغة بني مازن؛ فإنّهم يبدلون من الميم باء إذا كانت أولاً"[40].

وأمّا الطرف الآخر الذين أثبتوا (فَعلَولاء) وجعلوها أصلاً لـ(مَفعُولاء) فالباء في بعكوكاء عندهم أصل قُلبت ميماً فأصبحت مَعكَوكاء، فجاء عن الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت:170هـ) قوله: "وقولهم: وقع في مَعكَوكاء شيء، يجوز أن يكون الإبدال، والأصل بعكوكاء"[41]، وقد أثبته ابن سيده إذ يقول: "وعلى فَعْلَولاء نجد قولهم وقعوا في بَعْكَوكاء"[42]، وقال: " وقعنا في بَعكوكاء ومَعكوكاء، أي: في غبار وجلبةٍ"[43]، فابن سيده أثبت (فعلولاء) في قوله الأول، وقدّمه على

(مفعولاء) في قوله الثاني، " فالباء والعين والكاف أصل وأحد"[44] ؛ لأنّه مأخوذ من الفعل (بَعَكَ) وهو المجتمع الغليظ[45].

وأمّا موقف الوسط من العلماء فإنّهم قد توقّفوا في الحكم من حيث أصالة أي البناءين، وجعلوا الأمر فيها محتملا، ويمثّل هذا الاتجاه ابن منظور محمد بن مكرم بن علي (ت:711هـ)، قال: " ووقعوا في مَعْكُوكَاء أي في غبار وجَلَبةٍ وشرٍ، على وزن فَعْلُولاء، حكاه يعقوب في البدل؛ كأنّ ميم معكوكاء بدل من باء بعكوكاء أو بضدِّ ذلك"[46]، وتبعه الزبيدي محمد بن محمد المرتضى (ت:1205هـ) في ذلك ولم يعلّق عليه[47].

من خلال ما تقدّم نجد أنّ النظر الصرفي إلى وزن (فَعْلُولاء) كان مداره على قضية الإبدال فمن أبدّلّ (الباء) من (الميم) نفى أصالة هذا الوزن، ومن أثبت العكس أو أثبت الوجهين لم يتجاوز قضية الإبدال أيضا؛ لأجل هذا فإنّ التتبع لما تكلّمت به العرب ولما لم تتكلم به هو الفيصل في إثبات الصيغة أو نفيها.

2. (فَعَّلِل) من الرباعي:

جاء في كتاب سيبويه باب (لحاق التضعيف فيه لازم)، قوله: "ويكون على مثال (فَعَّلِل) وهو قليل. قالوا: الهَمَّرِش[48] "[49]، قال أبو نصر: " زَعَمَ هذا المذكور[50] أنّ سيبويه ذكر في باب ما تجعله زائداً أنّ إحدى الميمين من (هَمَّرِش) نونٌ؛ ولكن الإدغام لحقه، وزعم أنّه خماسيٌ بمنزلة(قَهَبلِس)"[51]؛ أي: أنّ أصل (همَّرش) هو(هَنْمَرِش) وهو خماسي الأصول فأدغمت النون في الميم بعد قلبها ميماً للمجانسة الصوتية، وليست كما ذكر سيبويه من أنّ (هَمَّرِش) رباعي مضعّف كما هو رأي الخليل بن أحمد الفراهيدي، فالميم مضاعفة وليست أحداهما نون[52].

أمّا الرأي الذي ذكره الزُبيدي صاحب الاستدراك فهو رأي الأخفش سعيد بن سعدة (ت 215هـ) الذي يرى أنّ (همَّرش) خماسي الأصول، وأصله (هَنْمَرِش) ليس فيه زيادة، وقد حدث فيه إدغام في كلمة وأحدة؛ وذلك لعدم اللبس، فهذا البناء ليس له نظير في الرباعي، فلما أُمِنَ اللبس تمّ الإدغام[53].

وهو أحد قولي سيبويه في المسألة، قال ابن سيده: " جعلها سيبويه مرة (فَنعَلِل) ومرة (فَعلَلِل)"[54]، وهناك رأي ثالث في المسألة لابن فارس (ت 395هـ)، وهو أنَّ هذه الكلمة منحوتة

من (همَّ) و(هَرَشَ)؛ أي "هَمَّةٌ سيئةُ الخُلُقِ تُهارش"[55]، فأصبحتْ بعد النحت (هَمّرِش)، وينشأ عن هذا الخلاف في أصلها خلاف آخر في التصغير، وجمع التكسير، فعند الخليل وسيبويه تكون (هُمَيرِش) و(هَمَارِش)، وعند الأخفش ومن تبعه تكون (هُنَيمِر) و (هَنَامِر)[56]؛ لأنّ التصغير والتكسير يردان الأشياء إلى أصولها[57].

وقد فسّرّ أبو نصر القرطبي قول سيبويه في (الهَمَّرِش) أنّه (هَمَّرَش) في لفظه و(هَمْرَرِش) في معناه؛ لأنّه لا يوجد بناءٌ من الرباعي على هذا الوزن (فَعَّلِل)، وقال: "وإنَّما قال، ويكون على (فَعَّلِل) حين أدغم النون في الميم فقلبها ميماً، فحين صارت النون من الحرف الذي بعدها منقلبة إليه للإدغام صارت كأنّها هي، فَمَثَّله على ذلك حين أيقنَ أنَّهُ لا يُشكِل، وأنّه فَعْلَلِل؛ إذ ليس في بنات الأربعة فَعَّلِل"[58]، فأبو نصر القرطبي يثبت هذا الوزن في المضعّف لعدم النظير، وأنَّ العرب لم تتكلم بهذا الوزن في الرباعي فهو رباعي ملحق بالخماسي من خلال التضعيف، "وهو نظير تمثيله (ديوان) فيعال، وهو عنده فِعَّال في الأصل"[59]؛ وذلك لأنّك لو بنيت (ديوان) على فِيعال لأدغمت[60].

"على أنّه ينبغي أنْ ندرك أنّ الأصل لا يختلف في قولي سيبويه فهو رباعي على القولين من (هـ م رَ ش)، والفرق بين الوزنين في الحرف الزائد"[61]، وربما كان تباين الرأي عند سيبويه من زيادات الكتاب أو وهم بعض النساخ، فهذه سقطت من نسخة ابن السراج من الكتاب المنسوخة عن نسخة أبي العباس المبرد[62].

3. (فُعَيل) لا يَدُلُ على التصغير:

جاء في كتاب سيبويه باب ما جرى في الكلام مصغراً وترك تكبيره؛ لأنّه عندهم مستصغر، فاستغني بتصغيره عن تكبيره... " وسألت الخليل عن (كميت) فقال: هو بمنزلة جُمَيل؛ وإنَّما هي حمرة مخالطها سواد ولم يخلص؛ فإنَّما حقّروها لأنّها بين السواد والحمرة، ولم يخلص أنْ يقال له أسود أو أحمر، وهو منهما قريب، وإنَّما هو كقولك دوين ذلك"[63]، قال أبو نصر: "يعني بقوله (هو بمنزلة جُمَيل) إنَّما يريد هو بمنزلته في أنّه لم يستعمل مكبراً حين استغني بتصغيره، وهو مخالف له في معنى التحقير"[64]، فلفظ (كُمَيْتٌ) على وزن فُعَيل من أوزان التصغير القياسية المشهورة[65]، لكنّه هنا لا يدل على التصغير، والسبب في ذلك أنّ العرب لم تتكلم وتنطق

بمكبره؛ ذلك لأنّهم أرادوه على هذه الصيغة اللفظية، وهذا الذي جعل علماء الصرف لا يحكمون بتصغير (كميت)، فلفظه يخالف معناه، قال ابن منظور: "والجمع كُمْتٌ كسَّروه على مكبره المتوهم وإن لم يلفظ به؛ لأنّ الملونة يغلب عليها هذا البناء الأحمر والأشقر... والكُمَيتُ للذكر والأنثى سواء"[66]، قال ابن سيده في المخصص: " وأمّا قولهم (كُمَيتٌ) فهو تصغير أَكْمَت... وتصغيره على حذف الزوائد، وهو للذكر والأنثى، ويجمع على (كُمْت)، كما يقال (شُقْر) و(دُهْم) جمع (أَشْقَر وشَقْراء)"[67]، وبهذا يتحصّل للمتوهم من كلام العرب الذي لم يتكلموا به أمران، الأول: الدلالة، لعدم وجود المكبر، والآخر: جمع التكسير لكميت، وهو (كُمْت) و"جمعه على (كَمْتَاء)، وإن لم يلفظ به بعد أن جعله اسماً كصحراء"[68]، والسبب في تقدير مكبر (كميت) على (أَكْمَت)؛ لأنّ (فُعلاً) في باب الألوان جمع أفعل[69]، وبهذا تثبت لهذه الصيغة دلالة ووزن جمعي بناءً على ما لم تنطق به العرب.

ثانياً: (إثبات الأصول والزوائد)

والمقصود به إثبات الحروف الأصول، والحروف الزوائد في الألفاظ من خلال ما لم تنطق به العرب، وما حدث فيهما من قلب ونحوه، وقد ورد ذلك في شرح العيون للقرطبي، وهي:

1. نون (أُصَيْلان) و(عُشَيَان):

"والأصِيلُ العَشِيُّ، والجمعُ أُصُلٌ، وأُصْلان مثل بَعير وبُعْران، وآصال وأُصائل... على أنَّ الأُصُل هنا وأحد، وتصغيره أُصَيْلان و أُصَيْلال على البدل أبدلوا من النون لاماً"[70].

وأمّا "العَشّي آخرُ النهار فإذا قلت عَشيَة فهي ليوم واحد... وإذا صغّروا العشي قالوا: عُشَيْشِيان؛ وذلك عند الشَّفَى، وهو آخر ساعة من النهار عند مُغَيْرِبَان الشمس"[71]، و"الأصيل: العَشِيّ، وهو الأُصُل، وتصغيره أُصَيْلال"[72]، والعشي آخر النهار والعشاءان المغرب والعتمة[73].

فالأصيل والعشي بمعنى، وقد أخذا الحكم الصرفي نفسه في التصغير على (أُصَيلان وعُشَيان)، فأمّا أُصَيْلان فقد أبدلوا اللام من النون، فقالوا: أُصيلال[74]، وقد جاء باللفظين، حكي اللحياني: " لقيته أُصَيْلالا وأُصَيلانا"[75]، قال سيبويه: "وسألت الخليل عن قولك: آتيك أُصَيْلالا،

فقال: إنَّما هو أُصَيْلان أبدلوا اللام منها، وتصديق ذلك قول العرب آتيك أُصَيْلانا"[76]، أورد هذا في باب (ما يُحَقَّرُ على غير بناء مكبره)[77]، قال أبو نصر القرطبي: "وقولهم أُصَيْلان إنَّما هو تصغير الأصيل، وهو العَشِيّ؛ كأنّهم حقّروا أَصْلان، كما أنّهم إذا قالوا في تحقير العشي عُشَيَّان، فكأنّهم حقّروا عَشْيَان وإنْ لم يتكلم بأَصْلان ولا عَشْيَان"[78]، وحكم السيرافي على أُصْلان بالشذوذ من جهة إنْ كان (أُصَيْلانٌ) جمع تصغير (أُصْلانٍ) و(أُصْلانٌ) جمع (أصيل)، فتصغيره نادرٌ؛ لأنّه ليس على بناء أدنى العدد (أي جموع القلة)، وإنْ كان (أُصلان) واحداً، كـ (رُمَّان) فتصغيره على بابه[79]. والشذوذ الآخر الذي ذكره ابن سيده، وهو أنّ حقّ أَصيل أنْ يصغّر على (أُصَيِّل)، وهذا قياسه على لفظ الواحد، ولكنّه نقل لفظ الواحد إلى الجمع وصغّر هذا الجمع على أبنية القلة مع إبدال اللام من النون[80].

"وإنَّما أصيلان من المصغرات التي جيء بها على غير بناء مكبره ... ولا استبعاد في ورود المصغّر على بنيةٍ مخالفة لبنية مكبره كما وردتْ جموع مخالفة لأبنية آحادها"[81].

ولا تختلف (عُشَيان) في التوجيه الصرفي كما لم تختلف في المعنى عن (أُصَيلان)، جاء في الباب نفسه من أبواب الكتاب باب التحقير على غير المكبّر الذي يستعمل في الكلام: " فمن ذلك قول العرب... آتيك عُشَيَّانا"[82]، قال أبو نصر القرطبي: " كما أنَّهم إذا قالوا في تحقير العَشِيّ عُشَيَّان فكأنّهم حقّروا عَشَيَان وإن لم يتكلم بأَصْلان ولا عَشْيَان"[83]، والملاحظ بعد هذا العرض لـ(أُصَيْلان) و(عُشَيَان) في كتب اللغة، وكتب أهل الصناعة اللغوية اتفاقهم على أنَّ (النون) في (أُصَيْلان) ليست أصلاً في الكلمة وإنَّما الثابت لهذه الكلمة هو (اللام)؛ لأنّ النون بدل من اللام لقرب مخرجيهما[84].،وهي أيضا لم تصغّر على مفردها بل صغرت على مكبّر غير مسموع لم تنطق به العرب وهو (أُصْلان)؛ وبذلك تثبت أصالة اللام لهذه البنية الصرفية نظراً لهذا الأصل المتوهّم فيها، وأمّا (العُشَيان) فأصلها من (العَش،) وهي تصغير على غير القياس، والنون فيها جاءت من مكبّرٍ غير مستعمل وهو (عَشْيان)[85]، وبهذا تسنّى للصرفيين إثبات أصول (أُصَيلان) و(عُشَيَان)، وهما (أَصَلَ) و(عَشِيَ) من غير نون.

2. التاء في (العَنْكَبُوت):

جاء في كتاب سيبويه باب (هذا باب علل ما تجعله زائداً من حروف الزوائد وما تجعله من نفس الحرف)[86]، زيادة التاء في العنكبوت؛ لأنّهم قالوا: عَنَاكِب وقالوا: العَنْكَباء، فاشتقّوا من (العنكبوت) على أصل لم ترد فيه التاء، ولو كانت هذه التاء أصلية في اللفظ لما حذفوها في الجمع[87].

قال أبو نصر القرطبي: "يعني أنَّ العرب لا يكسّرون بنات الخمسة بتمامها إلا أَنْ تستكرههم فلا يحذفون ويخلطون، وليس أحد من العرب يُستكره فيثبت هذه التاء"[88]، يعني أنَّ العرب في حالة الاضطرار لا تحذف من بنات الخمسة زوائدها (وهو المقصود بالاستكراه)، ومثّل سيبويه لحالة عدم الحذف مع الاستكراه بـ (عضرفوط)[89]؛ فإنَّه مع أصالة (الطاء)[90] حذفت للاستثقال والكراهة على ألسنتهم.

والعنكبوت على ما حكاه الخليل من الرباعي (عَنْكَبَ)، وهو بلغة أهل اليمن العَنْكَبْوَه والعَنْكَبَاه والجمع العَنَاكِب[91]، وهي تؤنّث وتُذكّر، والتأنيث فيها أكثر كما حكاه ابن السكيت عن الفرّاء، وتجمع جمع سلامة أيضاً فحينئذ لا يحذف منها شيء، فتقول العَنْكَبُوتَات[92].

وقد ضعّف ابن سيده في المخصص ما ذهب إليه سيبويه من علةٍ زيادة التاء بقوله: "وقد استدلّ على زيادة تائه بعناكب، وظاهر الأمر غير صحيح في باب الدلالة لأنَّه لا شك عندنا في أنَّ طاء (عَضْرَفُوط) أصل، ونحن إذا كسّرناها لابد من حذفها، ولكنَّ أبا زيد حكى أَنَّ عَنَاكِب غير سمجة في كلامهم... فلمّا كانت عناكب سمحة في كلامهم يكسّرونها من غير أَنْ يُساموا بكسرها"[93].

وتصغّر (العَكَبُوت) على (عُنَيكِب) و(عُنيكِبيب)، وجاء عن الأصمعي وقطرب في التكسير وفي التصغير (عَناكِبيت) و(عُنيكِبيت)، فأثبتا (التاء) للعنكبوت، وجعلوها من الأصول؛ لأنّها ثبتت في التكسير، والتصغير ولم تحذف[94]، فسيبويه والصرفيون استدلوا على زيادة التاء في البنية الصرفية لـ(العنكبوت) من خلال معرفة سنن العرب في كلامها وأنَّهم يحذفون من بنات الخمس إلا ما احتاجوا فيه إلى الإبقاء، وما ذكره الأصمعي وقطرب لعله من قبيل الاستكراه الذي ذكره سيبويه، والعربي لا يُسْتَكره ولا ينطق إلا على سجيته.

3. زيادة النون ثانية في (جُنْدُب):

الجُنْدُبُ هو الذّكَرُ من الجَرَاد، أو هو شبيهٌ بالجَرَاد[95]، وقيل هو الصغير من الجَرَاد، والعرب تقول (صَرَّ الجُنْدُبُ)، يضرب مثلاً للأمر الشديد الذي يشتدُّ حتى يقلق صاحبه[96]. وقد يقال فيه (جُندَب)، لأنّ الخليل يرى أنَّ كل اسم رباعي في كلام العرب ثانيه نون أو همزة فلكَ أنْ تقول (فُعْلَل) و(فُعْلُل) مثل جُندَب وجُنْدُب[97]، وجعله سيبويه على وزن (فُنْعُل) في الاسماء وهو قليل وحكم بزيادة النون[98]. وقال في موضع آخر من الكتاب: "وأمّا (جُندُب) فالنون فيه زائدة، لأنّك تقول جَدَبَ، فكان هذا بمنزلة اشتقاقك منه ما لا نون فيه"[99].

قال أبو نصر القرطبي معقباً على قول سيبويه في النون: " فأمّا إذا كانت ثانية ساكنة فإنّها لا تزاد إلا بثبت"[100]، وقال معللاً: "لأنّ النون قد تكون ثانية ساكنة زائدة بغير اشتقاق كجُنْدُب[101] إذ ليس في الكلام جُعْفُر... ولكن هذه بمنزلة الاشتقاق"[102]، إذ جعل عدم تكلّم العرب بوزن (فُعْلُل) في الأسماء دليلاً على زيادة الحرف، فهو مثل دليل الاشتقاق في ما تقدّم من لفظ (العنكبوت) " لأنّه لا يكون إلا بحرف الزيادة"[103]، وهو يجمع على (جَنَادِب)، ويصغر على (جُنَيدِب)[104]، بثبوت النون التي حكم عليها بالزيادة، قال أبو عثمان المازني: "وكلما وُجِدَت النون في مثال لا يكون للأصول فاجعلها زائدة... ومثل ذلك جُنْدُب"[105]، والناظر في هذه المسألة يجد أنَّه عندما فقَدَ الصرفيون دليل الاشتقاق في الحكم على (نون) (جندب) بالزيادة، لم يعدموا دليل الأصول[106]، إذ ليس في أصول الكلام (فُعْلُل) ولم يتكلّم به العرب، وبذلك وظّفوا ما لم تنطق به العرب في الحكم على هذه النون بالزيادة[107].

المبحث الثاني

التوسّع اللغوي

والمقصود به: نماء اللغة وثراؤها، وما لها من مقومات البقاء والتجدد، وهو من أهم مظاهر اللغات الحية[108].

والتّوَسُّعُ لغة: مؤخذ من الفعل الثلاثي (وَسِعَ) وهو ضد الضِّيْقِ، ووَسَّعَ له رفّهه وأَغْنَاهُ، ويقال: أَوْسَعَ الله عليه أي أغناه، ووَسَّعَهُ تَوْسِيعاً ضد ضَيّقَهُ، واتَّسَعَ النهار اِمْتَدَ وطَالَ، وتقول: مالي عن ذاك مُتَسَعٌ، أي: مَصْرِفٌ[109].

أمّا اصطلاحاً فلم أجد فيما بين يديَّ من المصادر مَنْ وضع تعريفاً للتوسّع اللغوي يخُصُّ به الصرفَ، وجُلّ ما وجدته تعريفاً لمحمد مبارك ونقله عنه الدكتور عطية الغول، وهو: " توسيع معنى اللفظ ومفهومه، ونقله من المعنى الخاص الدال عليه إلى معنى أعم وأشمل"[110]، فهذا التعريف يدور حول المعنى، والناظر في كتاب الدكتور عطية الغول يجد أنّ دراسة التوسّع التي يعنيها في الأعم الأغلب هي دراسة نحوية تركيبية[111].

وفي ضوء معطيات بحثنا يمكن لنا أنْ نضع تعريفاً للتوسّع اللغوي يتلاءم وعنوان بحثنا ومنهجه، فنقول: (هي عملية إجازة استعمال لفظ منطوق بناء على لفظ غير منطوق متوهم عن طريق الاستدلال العقلي المبني على حكم الاستقراء).

ومن مظاهر التوسّع اللغوي الصرفي الواردة في شرح العيون:

- أولاً: التوسع بالمشابهة.
- ثانياً: التوسع بالضرورة والاختصاص.

أولاً: التوسع بالمشابهة:

1. النون بدل من الهمزة في (فَعْلان فَعْلى) لمشابهتها حَمْراء حمرى:

قال سيبويه في (باب حروف البدل): " والنون تكون بدلاً من الهمزة في (فَعْلان فَعْلى)، وقد بُيّن ذلك فيما ينصرف ولا ينصرف، كما أنّ الهمزة بدل من ألف حمرى"[112]، وذلك بجعل النون التي في (غَضْبَان وسَكْرَان) ونحوهما بدلاً من الهمزة المتوهمة في أصل متوهم مفترض لم تنطق

به العرب، وهو قولهم (سَكْرَان، سَكْرَاء) و (غَضْبَان، غَضْبَاء)، وهذا سبب في عدم صرف (سَكْرَان وغَضْبَان) للتأنيث المتوهم[113].

قال أبو نصر القرطبي معلقاً على كلام سيبويه شارحاً وجهة نظره: "فإنَّما يعني أنّها وإن كانت نوناً مبدلة من همزة في مثال لا تكون إلا للتأنيث – يقصد بالمثال الصيغة المؤنثة في فَعْلَان فَعْلى– فهي [أي النون] تجري مجرى الهمزة [في الحكم] التي هي بدل منها؛ لأنها في موضعها... والهمزة وإن لم تكن معهودة هناك [أي في سَكْرَان وغَضبان] فلا يبطل أن تكون متوهمة، ولا يبطل البدل، كما أنّ (لَيْسَ) بدلٌ من (لَاسَ) ولم يتكلم بـ(لَاسَ) كما لم يتكلم بالهمزة التي النون بدل منها"[114]، وبهذا تبيّن أنّ سبب منع الصرف هو بناء متوهّم غير منطوق، وهو مشابهٌ في الحركات والسكنات لبناءٍ مؤنثٍ ممنوع من الصرف منطوقاً به، فإنَّ سَكْرَان مثل حَمْرَاء في عدد الحروف والحركات والسكنات، ونحوها من المُثل الصرفية؛ لأنّ "النون والألف تبدل كل واحدة منها من صاحبتها فأمّا بدل النون من الألف فقولك في صنعاء وبهراء صنعاني وبهراني، وأمّا بدل الألف منها، فقولك – إذا أردت– ضَربت زيداً فوقفت، قلتَ: ضربت زيدا "[115].

2. (ظُرُوفٌ) جمع (ظَرِيف):

تعد مسألة التكسير والتصغير على أبنية غير مستعملةٍ مسألة شائعة في الفكر اللغوي العربي[116]، ومن هذه المسائل التي ذكرها سيبويه، وشرحها أبو نصر القرطبي (جمع ظَرِيف على ظُرُوف)، وهو جمع غير قياسي والقياس فيه (ظُرَفاء) و(ظِراف)[117]، جاء في الكتاب باب "تكسيرك ما كان من الصفات عدد حروفه أربعة أحرف"[118]، قول سيبويه: " وزعم الخليل أنَّ قولهم: ظَرِيف، وظُرُوف لم يكسّر على ظريف، كما أنَّ المذاكير[119] لم تكسّر على ذَكْر"[120]، قال أبو نصر: " وظُرُوف في قول الخليل – جمع ظَريف إلا أنَّه لم يُكسر عليه[121]، وحقّر على الواحد المستعمل[122]، وإن كان لم يكسّر عليه، كما جمع الواحد المستعمل عليه، لذلك – وإن لم يكن بابه حينَ كان من أبنية الجمع[123]– وكذلك مَذاكير إنَّما تُحقّر على واحدها المستعمل، وإن كان لم يكسّر عليه ذلك، وإن شئت قلت حُقّر عليه لأن بنيتها واحدةٌ، ولم يحتسب بالياء فَقُرِّبَ من(فَعْل)فكأنك قلت: ظَرِيفون، ومَذَاكِير جمع ذكر غير مكسّر عليه أيضاً[124]، ولم يحقّر عليه من أجل الميم الزائدة في أوله، ولم تقرّب مفاعيل من فَعَل كَقُرب فُعُول من فَعيل"[125]، فقد جعل (ظَرْف) غير المستعمل بمعنى (ظريف) المستعمل لأجل أنّ قياس (فَعْل) على (فُعُول) في جمع

التكسير[126]، وهو يشبه (مِذكار) غير المستعمل بمعنى (ذَكَر)، غير أنَّهم قالوا في جمع (ذكر): (مَذَاكير) تكسيراً على غير المستعمل وهو (مِذْكَار)[127].

وبهذا أثبت الصرفيون توسعا أميرين : أحدهما إثبات ألفاظ لم تنطق بها العرب من خلال الحكم على أوزان البنية التي نطقوا بها ، فقالوا: (ظُرْف) بمعنى (ظريف) و(مِذكار) بمعنى (ذَكَر) والآخر : تعليل هذا القياس .

ثانياً: التوسع للضرورة والاختصاص:

1. (نَفَاعِيل) و (فَتَاعِيل) ليسا من كلام العرب:

جاء في كتاب سيبويه باب (ما يحذف منه الزوائد من بنات الثلاثة مما أوائله الألفات الموصلات)[128]، أورد فيه سيبويه كلاماً طويلاً مفاده أن تصغير (الاقْتِقَار) و(الانْطِلاق): (فُتَيقِير) و(نُطَيلِيق) وجمعها على التكسير (فَتَاقِير) و(نَطَالِيق)[129].

والاقْتِقَار والانْطِلَاق، معروفان وهما مصادر لأفعال غير مستعملة على التجريد؛ استغناء بالمزيد، فالفقير مبني على الثلاثي (فَقُرَ)، ولم يَقل فيه الا (افْتَقَرَ)، وكذلك المنطلق من (طَلُقَ) لم يقل فيه الا (انْطَلَقَ)[130].

وجمع التكسير والتصغير ممّا يردان الأشياء إلى أُصولها – كما تقدم – فلمّا صغرنا (افتقار) و(اطلاق)، قلنا: فُتَيْقِيْر ونُطَيْلِيْق، فحذفت الألف؛ لتحرك ما يليها، ولا تحذف التاء ولا النون؛ لأنّ الزيادة في الثلاثي إنْ كانت ثانية وكان الاسم عدد حروفه خمسة رابعهن حرف لين لم يحذف منه شيء لا في تصغيره ولا في جمعه للتكسير، فتقول: فَتَاقِير ونَطَالِيق[131].

ومنع المازني تصغير افْتِقار وانْطِلاق على فُتَيْقِيْر ونُطَيْلِيق؛ لأنّه ليس لهما مثال في الأسماء بل يحذف حتى يصير ممّا له مثال في الأسماء، فيقال: طُلَيق وفُقَير، بحذف الزوائد جميعاً[132]؛ أي تبقى على: فَقُرَ وطَلُقَ.

قال أبو نصر القرطبي مدافعاً عن مذهب سيبويه: " إن قال قائل: قد أُوجِبَ بهذا التحقير، والجمع مثالين ليسا في كلام العرب، وهما (نَفَاعِيل وفَتَاعِيل)، قيل: إنَّما يكون هذا محذوفاً وليس على واحدٍ مستعمل، وإنَّما هو عارضٌ في التحقير والجمع، ألا ترى أنَّ الواحد المكبر افْتِقَار، وانْطِلاق فلا يضره خروجه في التحقير والجمع إلى مثال ليس في الكلام ضرورة، ونظير ذلك أنه ليس في كلام العرب (فَعَلِل) إلا محذوفا كـ جَنَدِل، وإنَّما هو جَنادِل، فكذلك ليس في الكلام فَتَاعِيل ونَفَاعِيل إلا محذوفاً للجمع من افْتِعَال وانْفِعَال"[133].

فالضرورة عند أبي نصر القرطبي هي التي أجازت توسعاً (نَفاعيل) و(فَتَاعيل) في البنية العربية قياساً على جَنَدِل، ووجه الضرورة في كلام القرطبي في أمرين، أحدهما: القياس الصرفي في قواعد التصغير والتكسير وذكرها سيبويه، والآخر: استغناء العرب بالمزيد عن المجرد الذي تركوه.

2. (سِوى) بين الأسمية والوصفية:

جاء في كتاب سيبويه: " هذا بابُ ما بَنتِ العربُ منَ الأسماءِ والصفاتِ والأفعال"[134]، أورد سيبويه من الأبنية ما يَجيء على الأسماء والأفعال وذكر منها وزن (فِعَلْ) فالأسماء نحو العِوَض والصِّغَر والعِنَب، ثم قال: "ولا نعلمه جاء صفة إلا في حرفٍ من المعتل يوصف به الجماع، وذلك قولهم: قومٌ عِدًى، ولم يكسّر على عِدًى واحدٌ، ولكنَّه بمنزلة السَّفْر والرَّكب"[135]، وقد استدرك عليه الزُبيدي مثالاً آخر غير (عِدًى)، فقال: "قد جاء صفة غير عِدًى قالوا: مكاناً سِوَى– مستوٍ– وسِبَى طيبة وماءً رِوَى وماءً صِرَى"[136]. وردَّ أبو نصر القرطبي هذا الاستدراك على سيبويه قائلاً: "وزعم قوم أنّه قد جاء سِوى صفة وهو قوله عز وجل: ﴿ سُوَى ﴾ [137]، و(سِوى) عندنا فعَال: يقال مكانا سَوَاء؛ أي: مستوٍ، ثمّ قُصِر إلى مثال ليس في كلام العرب، ولذلك لم يُمثَّل عليه، ومُثِّل على أصله؛ لأنّه الأكثر...، وقد يحتمل أنْ يكون سِوَى مصدراً وُصِفَ به؛ فلذلك لم يعتد به في الصفات، لأنَّ أصله أنْ يكون اسماً"[138]، أي أنّ سِوى في

الأصل سَواء ثم حذفت همزتها بالقصر فصارت سَوى ثم أبدلت فتحت السين كسرة؛ لأنّ العرب قد تغير في الأسماء في حال النسب وغيره، فقالوا في بَصري بِصرِيٌّ على غير قياس بكسر الباء[139] فأصبحت (سِوًى).

وقد دارت معاني (سِوى، سُوى) بالكسر أو الضم في كتب المعاجم واللغة بين معنى:(مُعْلَماً، قد عَلِمَ القوم به)[140]، ومعنى (القَصْدُ والعَدْل)[141]، ومعنى (مكاناً في النصف بيننا وبينك)[142]، وبمعنى(غير أو بدل)[143]، وبمعنى (مستوياً)[144]، ولم تخرج كلمة المفسرين عن المعاني اللغوية آنفة الذكر[145].

وأمّا اهل الصناعة النحوية والصرفية، فلهم موقفان من هذه القضية:

الأول: هو القول باسمية (سُوى سِوَى)، كما ذهب إليه القرطبي، قال ابن عصفور الإشبيلي (ت:669هـ): "هو مكاناً سوى، هو اسم في الأصل للشيء المستوي وُصف به، بدليل انَّه لو كان صفة لتمكّن في الوصفية، فكان يُذكّر مع المذكّر، ويؤنث مع المؤنث، ولكنّها لم تطابق موصوفها فجرتْ مجرى الأسماء"[146].

وذهب رضي الدين الاستراباذي (ت:686هـ) إلى أنّ (مكاناً سِوى) أي مستوياً؛ فسِوى عنده بمعنى (مكاناً) فقط ثم استعمل (سِوى) استعمال لفظ مكان لما قام مقامه في إفادة معنى البدل، مثل ما تقول: أنتَ لي مكان عمرو، أي: بدله ؛ لأنّ البدل يسد مسد المبدل منه، فسوى في الأصل: مكان مستوٍ، ثم صار بمعنى مكان ثم بمعنى بدل[147]، فهي اسم عنده بمعنى مكان ومعنى بدل.

الثاني: هو القول بأنّها صفة، وهو قول أبي بكر الزُبيدي (ت:379هـ) وقد تقدّم، وجاء في المغني لابن هشام الأنصاري (ت:761هـ) قوله: "سَوَاء تكون بمعنى (مستوٍ) ويوصف بها المكان بمعنى أنه نِصفٌ بين مكانين، والأفصح فيه حينئذ أن يقصر مع الكسر نحو ﴿ **مَكَانا سوى**﴾ وهو أحد الصفات التي جاءت على (فِعَل) كقولهم: ماء رِوَىً، وقومٌ عِدًى"[148].

وكذا جاء في الهمع للسيوطي (ت:911هـ) أنّ (سُوِى) بمعنى (مستوٍ)[149]، فهي على هذا صفة من الصفات.

فتبين لنا فيما تقدم أن (سِوىً) اسم وصف به على التوسع؛ لأنَّه يحتمل هذا المعنى (معنى الوصفية) أو أنَّه صفة محضة لا تختص بالأسماء، وعلى هذا فيمكننا الأخذ بالقولين معاً؛ لزوال الاختصاص في (فِعَل).

3. اختصاص الأفعال باتْبَاعِ لامها اليائي ضمةُ العين في التعجب:

وهذه القضية مبنية على اختصاص الأفعال ببنيةٍ دون الأسماء، قال سيبويه: " وإنَّما هو كقولهم (رَمُوَ الرجلَ) في الفعلِ، فيتبعون الواو ما قبلها، ولا يفعلون ذلك في (فَعُلَ) لو كان اسماً"[150]، ومعنى (رَمُوَ الرَجُلُ) إذا جاد رميه، وهو فعلٌ صِيغَ للتعجب على غير قياس (ما أفْعلَهُ، وأفْعِل به)، ولا يتصرّف منه شيء لجموده على هذه البنية، كما لم يتصرّف فعل التعجب، فكأنّك قلت (ما أرماه)[151]، "ولم يجئ مثل ذلك في متصرّف إلا ما نَدَر من قولهم (نَهُوَ الرجلُ) إذا كان كامل النُّهيَة؛ أي: العقل"[152]، وأصل (رَمُوَ): (رَمُيَ)، فقلبت الياء واواً؛ لانضمام ما قبلها طلباً للخفة لا سيما والياء في محل التغيير، وهو الطرف فقلبت الياء واواً، ولم تقلب الضمة كسرة كراهية أن يلتبس (فَعُلَ) بـ(فَعِل) حفاظاً على الأوزان الصرفية من الالتباس[153]، وكذلك لم يبنوا من اليائي (رَمُيَ) وينطقون به وذلك لأنّه ثقيل من وجهين:

الوجه الأول: أنّه لابد من قلب (الياء) واواً؛ للعلة ذاتها، فتصير(رَمُوَ) في الماضي، وأمّا الوجه الثاني من الثقل هو أنَّ مضارعها (يرمُوُ) (فَعُلَ- يَفعُلَ)، فضمة العين مع الواو المضمومة ثقل مرفوض مستكره، وسنخرج عندها من الأخف إلى الأثقل، ولم تتكلم به العرب[154].

وبنية (فَعُلَ) مختصة بالأفعال يائية اللام؛ لأنّ الواو المضموم ما قبلها مستثقلة في آخر الاسم، وهي مع ذلك قد يليها (ياء) النسب أو (ياء) الإضافة، مثل (أدْلُوِيّ) و (أدْلُوِيْ)، والفعل لا تدخله هذه الياءات[155].

قال أبو نصر القرطبي شارحاً هذا الاختصاص: " ولو كان اسماً لَتَبِعَتِ الضمةُ الياءَ؛ وذلك أنَّك لو بنيت مثال (عَضُد) من (رَمَيتَ) أو (قَضَيْتَ) لقلت: (رِمٍ) و(قَضٍ) – تعامله معاملة المنقوص– ومثال (عُنُق) (رُمٍ) و(قُضٍ)؛ لأنّه لا يكون اسم آخره واو ما قبلها متحرك، وإنَّما هذه بنية اختص بها الفعل"[156]، أي: أن تكون (رَمَيتُ) و(قَضَيتَ) على (رَمُي) و(قَضُي) فتقلب الضمة إلى حركةٍ تجانس الياء فتصير (رَمِي) و(قَضِي) فتعامل معاملة المنقوص، فتقول فيها (رَمٍ) و(قَضٍ)، وكذلك الحال في مثال (عُنُق) تقول (رُمٍ) و(قُضٍ)، قال أبو نصر: " فتجري عين الفعل في القياس – وإن لم يتكلّم به– مجرى لام الفعل الذي تُكِلّم به، يعني لَرَمُوَ الرجل ونحوه"[157]، أي: أنّ عين الفعل تتبع في حركتها لام الفعل وهو الواو في (قَضُو) و(رَمُو)، وهذه

حالة لم تتكلّم بها العرب، إلا في هذا الفعل الدال على التعجّب، فكسروا القياس لأجل إثبات التعجب بالفعل على (فَعُلَ)، وأتْبعوا العينَ اللامَ؛ توسّعاً وتفنناً في اللفظ.

المبحث الثالث

القياس والتعليل

إنّ القياس والتعليل هما من أهم أركان الصناعة اللغوية ومن أصولها؛ ذلك أنّ اللغة لا يمكن أخذها بالسماع المجرد فقط، فهي أوسع من الإحاطة بها، وهنا تأتي عملية القياس اللغوي، ولمّا كان للقياس من الأهمية بمكانٍ في الدرس اللغوي عامة والصرفي خاصة، كان لابدّ له من تعليل يُثبت حجّته وصحته، ولمّا كان الدارس اللغوي يسجل الظواهر كان لابد له أيضاً من تفسير هذه الظواهر؛ لغايات تعليمية وعلمية.

وللقياس والتعليل شروط لابد من توافرها فيهما للوصول إلى الغاية المرجوّة، وقد تم بحث هذه القضايا بحثاً مطولاً[158] نكتفي بالمهم منه.

فالقياس لغة: هو تقدير الشيء على حالهِ[159].

وأمّا في الاصطلاح: "هو حمل المنقول على غير المنقول إذا كان في معناه"[160].

وأمّا التعليل لغة: مأخوذ من العِلَّةِ وهي السبب[161].

وأمّا في الاصطلاح: "هي تفسير الظاهرة اللغوية، والنفوذ إلى ما وراءها، وشرح الأسباب التي جعلتها على ما هي عليه"[162].

ولا تكاد تخلو مؤلفات العلماء من القياس والتعليل، وقد استعانوا بهما فيما نطقت به العرب وفيما لم تنطق به.

أولا: القياس:

وممّا جاء في شرح عيون كتاب سيبويه حول هذا الباب:

1. (افْتَعَل) بمعنى (تَفَاعَلَ):

جاء في كتاب سيبويه باب: (ما لحقته الزوائد من هذه الأفعال المعتلة من بنات الثلاثة)[163] قال: " وأمّا قولهم: اجتَوَروا واعتَونوا... فزعم الخليل أنَّها إنَّما تثبت؛ لأنّ هذه الحروف في معنى تَفَاعلوا، ألا ترى أنَّك تقول: تَعَاوَنُوا، وتَجَاوَرُوا، وتَزَاوَجُوا، فالمعنى في هذا وتَفَاعَلُوا سواء فلمّا كان معناها معنى ما تلزمه الواو على الأصل أثبتوا الواو... وكذلك احْتَوَشُوا واهْتَوَشُوا، وإنْ لم يقولوا تَفَاعَلوا فيستعملوه"[164]. قال أبو نصر القرطبي شارحاً قول سيبويه: " يعني أنّك لا تُعِل احْتَوَشُوا واهْتَوَشُوا؛ لأنّهَما في معنى تَحَاشُوا وتَهَاوَشُوا، وإنْ لم يستعملْ كما أنَّهم قالوا صَيِدَ البعير؛ لأنّه في معنى أَصْيَدَ، وإنْ لم يستعمل"[165]، والتَّحْويشُ: التجْميعُ، وقد حَوَّشَ إذا جَمَّعَ، واحْتَوَشُوا على فلان؛ جعلوه وسطهم، فهو فِعْلٌ يدل على المشاركة، واحْتَوَشَ القوم الصيدَ إذا أنْفَرَهُ بعضَهُم على بَعْض[166].

والتَّهْويشُ الاختلاط، ومنه هَوِشَ كسَمِعَ، والهَوْشَةُ: الفِتْنَةُ والهَيَجُ والاختلاط، ويقال: قد هَوَّشَ القوم إذا اختلطوا، وهَاشَ القومُ هَيْشَاً وتَهَيُّشَاً[167]، وهي تدل على المشاركة كاحْتَوَشُوا أيضاً.

جاءت هاتان اللفظتان على أصلهما من غير إعلال، وقد صحّت الواو؛ لأنّهم قاسوهما على أصلهما غير المستعمل، وهو: (تَحَاوَشُوا و تَهَاوَشُوا)، الذي لم تنطق بهما العرب؛ وذلك لأنَّ معنى (احتوشوا واهتوشوا) يدلُّ على المشاركة، وكان حقهما الإعلال؛ لتحرك الواو وانفتاح ما قبلها[168] بالقلب إلى الألف فتقول: (احْتَاشُوا واهْتَاشُوا)، وقد ترك الإعلال قياسا على المعنى في أصل غير مستعمل[169]، قال ابن عصفور: " ألا ترى أنّ الفعل فيه ليس فعل (شخص) واحدٍ؟ فبابه أنْ يكونَ على وزن (تَفَاعَل)، وكذلك جميع ما يأتي على معنى تفاعل لا يُعَلّ شيءٌ منه كما لم يُعَلّ: عَوِرَ وصَيِدَ؛ لأنّهما في معنى أعْوَر وأصْيَد"[170]، فإن زال معنى المشاركة في أي من هذه الأفعال وجب الإعلال فتقول: (احْتَاشُوا) و(اهْتَاشُوا)[171].

قال ابن جني: فـ " لمّا زال معنى (تفاعلوا) الذي يوجب التصحيح خرج إلى باب (اخْتَار) و(ابْتَاع) فلم يجز إلا إعْلالُهُ"[172].

كما أنَّ عدم الإعلال في هذه الأفعال فيه دليل على أصلها الواوي، وهو (حَوِشَ) و(هَوِشَ)[173]، فكلُّ ما تقدّم يبيّن لنا عناية علماء الصرف بالقياس على الملفوظ المستعمل، وعلى غير المستعمل لو كان في معناه وإن لم يُنطق به في اللسان.

2. التَّمثِيلُ على ما لم يُنْطق به:

المقصود بالتمثيل هو البناء على بنية أخرى من قبيل القياس، ويسمّيها الصرفيون بـ(مسائل التمرين)، وعرَّفها ابن عصفور بقوله: "ما قِيسَ منَ الصحيحِ على صحيح مثله، وما قيس من المعتل على نظيره من الصحيح"[174].

ويُؤتَى بهذه المسائل لأجل تمرين الطالب والتلميذ على تطبيق المسائل على القواعد الصرفية التي تعلموها، فيقال له: ابنِ من كذا لفظاً بزنة كذا؛ أي صُغْ من لفظ (ضَرَبَ) مثلاً ما هو بزنة جَعْفَر[175]، وقد أجازه سيبويه وإن لم ينطق به العرب في الفرع المطلوب، لأجل التعلم[176].

والعلماء من هذه المسائل على ثلاثة مذاهب: " منهم من ذهب إلى أنَّه لا يجوز شيء من ذلك، فإنَّما القصد به أن يبيّن أنَّه لو كان من كلام العرب كيف كان يكون حكمه، ومنهم من ذهب إلى أنَّ ذلك جائز على كل حال، ومنهم من فصّل، فقال: إنْ كانت العرب قد فعلتْ مثلما فَعَلتَه من البناء وكثر ذلك في كلامها وأطّرد، جاز لك ذلك وإلا لم يجز "[177].

وممّا جاء من ذلك في كتاب سيبويه، قوله: "وأمّا فاعِل من عَوِرْتُ، فإذا قالوا فاعلٌ غداً قالوا: عاورٌ غداً، وكذلك صَيِدْتُ؛ لأنها لما حَيَّتْ في عَوِرتُ أجريت مجرى واو شَوِيْتُ، واجريت ياء صَيِدْتُ مجرى ياء حَيَيْتُ، إلَّا أنَّه لا يدركها الادغام. وذلك مثل قولك صَايدٌ غداً"[178]، قال أبو نصر القرطبي: " إنَّما يعني ايضاً أنك إذا قلت: هذا رجلٌ أعْوَرٌ فإنَّما يعني هذا رجل ذو عَوَر، فإذا أردت الفعل قلت: هذا رجل عَاوِرٌ غداً، كما تقول: يَعْوَرُ غداً (ولم يتكلم بـ يَعْوَرُ)، وكذلك هذا جملٌ أصْيَد أي: ذو صَيَدٍ، فإن أردت الفعل على التمثيل قلت: هذا جَمَل صائدٌ غدا، كما تقول: هذا جملٌ يَصِيْدُ غداً في التمثيل وإن كان لا يُتكلم به"[179].

فالفعلان (يَعْوَرُ) و (يَصْيَدُ)[180] لم تنطق بها العرب، ومع ذلك قاس الصرفيون عليها أبنية؛ لأجل التعلّم والتدريب، وبهذا وظّف الصرفيون ما لم تنطق به العرب في باب الدرس والتعليم عن طريق القياس.

ثانياً/ التعليل:

ومن مسائل التعليل التي أوردها أبو نصر القرطبي في شرحه:

- **(مَقْتا) في النسبة والجمع:**

قال سيبويه: " وسألوا لخليل عن (مَقْتَوِيّ) و (مَقْتَوِيْنَ) فقال: هذه بمنزلة الأَشْعَرِيّ والأَشْعَرِيْنَ، فإن قلت: لِمَ لَمْ يقولوا: مَقْتَوْنَ؟ فإن شِئتَ قلت: جاءوا به على الأصل كما قالوا: مَقاتِوَة"[181]،

لأن قياس جمعه أن يقال: مَقْتَوِيُّونَ لأنه جمع (مقتويّ) بياء النسب وهو مثل جمع (كوفيّ وبصريّ) فتقول: (كُوفِيُّونَ وبَصْرِيُّونَ)[182].

قال أبو نصر القرطبي: " يعني أن مَقْتَويّ منسوب إلى (مَقْتَا) –وإن لم يتكلم به– فكان يجب أن يكون في الجمع مَقْتَوِيُّون، ولكن العرب أشذته عن أصله فقالوا: مَقْتَوُونَ كأنه جمع مَقْتَا على أصله قبل الإعتلال وهو مَقْتَوٌ –وإن كان لا يتكلم به إلا جمع مَقتَوِيّ منسوباً –والمعنى معنى النسب– وإن لم يكن فيه ياء النسب أعني مَقتَوَين، كما قالوا: الأَشْعَرُون كأنه جمع أَشْعَر لا جمع أَشْعَرِيّ، وهذا لا يقاس عليه، وإنَّما صحّ ولم يقولوا (مَقْتَوْن) كما يقال في نظيره من المعتل حين لم يستعمل واحدهُ... وإن شئت قلت: شذّ عن الأصل في جمع السلامة كما شذّ في التكسير للجمع حين قالوا: مَقَاتِوَة، وكان ينبغي أنْ يكون مَقاتِيَة"[183].

يعني أَنَّ (مَقْتَا)[184] لم يتكلم به وأصلها قبل الاعلال (مَقْتَو) ولم يتكلم به أَيضاً فنسبوا إلى (مَقْتَا)، وجمعوا على (مَقْتَو) جمع سلامة، وبقي على حاله بلا إعلال شذوذاً في جمع التكسير فقالوا: مَقَاتِوَة وكان ينبغي أن تعلّ لمجيء الواو خامسة بعد كسر[185]، ومع هذا لم تُعَلّ لأن الواحد من (مَقَاتِوة) لم تستعمله العرب[186].

وممّا تقدّم يتّضح لنا أَنَّ كلّ تعليلات هذه القضية من (نسبة، وجمع بنوعيه، وترك إعلاله) إنَّما بُنيت على ما لم تنطق به العرب من ألفاظ.

- **(أَفْعُل) بين الإفراد والجمع:**

جاء في كتاب سيبويه باب (ما لحقته الزوائد من غير الفعل):

قوله: "ولا يكون في الأسماء والصفات أَفْعُل إلا أنْ يُكسَّر عليه الاسم للجميع نحو أَكْلُب و أَعْبُد"[187]، أي: أَنَّ وزن (أَفْعُل) مختص بالجمع ولا يأتي من الواحد، وهو مذهب الكوفيين أيضاً حيث قالوا: "أَيْمُن جمع يَمِيْن وأَنَّه على وزن أَفْعُل وهو وزن يختص به الجمع ولا يكون في المفرد"[188].

"وذكر الخليل أنه لم يجد (أَفْعُل) في كلام العرب إلا جمعاً غير أشدّ "[189]، قال أبو نصر القرطبي شارحاً قول سيبويه ومدافعاً عنه: "زَعَمَ بعض الناس أنّه قد جاء للواحد، قالوا: أسنُمَةُ و أَذْرُح "[190]، وصاحب هذا القول هو أبو بكر الزُبيدي صاحب الاستدراك على سيبويه[191]، ثم عقّب القرطبي على هذا الاستدراك بقوله: " فالجواب أَنَّ أَفْعُل حين لم يأتِ للواحد وأتى للجمع ثمّ وجدنا (أَفْعُلَة) وجب أَنْ نحمله عليه، ونجعل الهاء للتأنيث ليست من البناء، ويكون هذا جمعاً شاذا سُمّيَ به الواحد وإن لم يُعرَف واحدهُ"[192]، أي: أَنَّ أَذْرُح، وأَسْنُمة[193] جاءت شذوذاً على هذه الصيغة الجمعية؛ بدليل أَنَّ العرب لم تستعمل واحدَ أَذْرُح ولا واحدَ أَسْنُمَة، وهذا من قبيل تسمية المفرد بصيغة الجمع، والعرب تفعل أكثر من هذا فقد سمّوا بالأفعال فقالوا: تَأَبّطَ شراً، و" أَذْرُح و أَسْنُمَة فعلمان فلا يثبت بهما بناء؛ لأن العلم أكثر ما يجيء منقولاً... فيكون أَذْرُح فِعْلاً في الأصل ثمّ سُمّيَ به وكذلك أَسْنُمَة كأنَّه (أَسْنُمُ) في الأصل ثمّ سُمّيَ به"[194]، وقد جمع بعض العلماء الكلمات التي جاءت على هذا الوزن وليست جمعاً فـ "كل ما هو على (أَفْعُل) فهو جمع إلا (أَبْلُم) و(أَجْرُب) و(أَذْرُح) و(أَسْلُم) و(أَسْقُف) و(أَصْبُح) و(أَصْوُع) و(أَعْصُر) و(أَقْرُن) "[195]، وقد جمعها ابن مالك بقوله:

" في غير جمعٍ أَفْعُلٌ كأَبْلُم وأَصْوُب وأَذْرُح وأَسْلُم

وأَسْقُفٌ وأَصْوُع وأَصْبُع وأَعْصُر وأَقرُن به أختم"[196]

وقد يجاب عن هذه الكلمات جميعاً بما تقدم من قول القرطبي وغيره، وعلى أية حالٍ فقد وَظَّف الصرفيون ما لم تنطق به العرب وهو مفرد (أَسْنُمَة و أَذْرُح) في الحمل على مفرد نظيرها في الجمع المنطوق وهو (أَفْعُل) على ما تقدّم ذكره توهما كأنَّهم نطقوه.

الخاتمة

في ختام هذا البحث الذي دار في الفكر العميق للمتكلم العربي من خلال ما لم ينطق به، وكيف أنّ الصرفيين وظّفوه في خدمة الدرس اللغوي؛ وكان ذلك من خلال الإثبات اللغوي، والتوسّع، والقياس، والتعليل، ويمكن أن نسجّل أهم الملاحظات حول غير المنطوق الذي اعتنى به الصرفيون:

1. قربه من الصياغة العربية لفظاً ومعنىً.
2. قد ورد غير المنطوق في بعض اللهجات شذوذاً أو على سبيل الندرة.
3. تنوع التعبير عن غير المنطوق فقالوا فيه: (ليس في كلام العرب)، وتارة قالوا: (غير مستعمل)، وقالوا عنه أيضاً: (لم ينطق به)، فكل هذه التعبيرات مؤداها واحدٌ.
4. عدم المبالغة في غير المنطوق من حيث الدراسة بل أخذوه على القدر المناسب في أبحاثهم.
5. جُعِل غير المنطوق في بعض الأحيان يقوم مقام الاشتقاق في الدلالة على الزوائد والأصول في الكَلِمِ العربي كما رأينا الحال في نون (جندب).

لأجل هذا كله نرى أنّه قد بلغ العلماء من دراساتهم اللغوية الغاية (لفظاً ومعنىً وفكراً)، وإنَّ مثل هذه الدراسات بها حاجة ماسة إلى قراءات معمّقة على نطاق أوسع.

الهوامش

(1) الكتاب، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب سيبويه (ت:180هـ)، تح: عبد السلام محمد هارون ، مكتبة الخانجي، القاهرة ، ط/ 3 – 1408هـ 1988 م : 270/1.

(2) المصدر نفسه: 364/2.

(3) المصدر نفسه: 411/2.

(4) المصدر نفسه: 379/3.

(5) ترجم محقق كتاب شرح عيون كتاب سيبويه للمؤلف ترجمة وافية، ولذلك آثرنا أن تكون ترجمتنا مختصرة.

(6) الصلة في تاريخ أئمة الأندلس، أبو القاسم خلف بن عبد الملك بن بشكوال (ت: 578 هـ)، عُني بنشره وصححه: السيد عزت العطار الحسيني، مكتبة الخانجي، ط/ 2، 1374 هـ – 1955 م : 620، وينظر: إنباء الرواة: 362/3، وتأريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي، (ت 748هـ)، تح: عمر عبد السلام التدمري، دار الكتاب العربي، بيروت، ط/ 2 ، 1413 هـ – 1993م: 38/9، والوافي بالوفيات، صلاح الدين خليل بن أيبك بن عبد الله الصفدي، (ت:764هـ)، تحقيق: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، دار إحياء التراث– بيروت، 1420هـ– 2000م: 124/27، وبغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، (ت:911 هـ)، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية– لبنان/ صيدا (د.ت): 321/2، وسلم الوصول: 386/3، والأعلام، خير الدين بن محمود بن محمد بن علي

بن فارس، الزركلي الدمشقي (ت:1396هـ)، دار العلم للملايين، ط/ 15، 2002م: 568/8، ومعجم المؤلفين، عمر بن رضا بن محمد راغب بن عبد الغني كحَّالة الدمشقي (ت:1408هـ)، مكتبة المثنى- بَيْرُوْت، دار إحياء التراث العَرَبِيّ- بَيْرُوْت:13/ 131.

(7) الصلة: 620، وينظر: انباء الرواة: 362/3، وتاريخ الاسلام: 38/9.

(8) ينظر: الصلة: 620.

(9) ينظر: انباء الرواة: 362/3.

(10) ينظر: الأعلام: 68/8، ومعجم المؤلفين: 131/13.

* أثبتَ تلمذته كلٌ من : الصلة: 620، وإنباه الرواة على أنباه النحاة، الوزير جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف القفطي (ت: 646 هـ)، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي _ القاهرة، ومؤسسة الكتب الثقافية_ بيروت، المكتبة العصرية_ بيروت، ط/1، 1406 هـ- 1986م: 362/3، وتأريخ الإسلام: 9/ 38، والوافي بالوفيات: 27/ 124، وبغية الوعاة: 2/ 321، والأعلام: 8/ 68 .

(11) ينظر: في انباء الرواة: 239/1، وتاريخ الذهبي: 96/8، وسير أعلام النبلاء، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (ت: 748هـ)، تح: مجموعة من المحققين، بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة – بَيْرُوْت، ط/3، 1405 هـ- 1985 م: 45/16.

(12) ينظر: الوافي بالوفيات: 126/5 .

(13) ينظر: إنباه الرواة: 230/3 .

(14) ينظر: تاريخ الإسلام: 280/8 .

(15) ينظر: الصلة: 620، وانباء الرواة: 362/3، وتاريخ الإسلام: 838/9، والوافي بالوفيات: 124/27، وبغية الدعاة: 321/2، والأعلام: 68/8.

(16) ينظر: بغية الملتمس في تاريخ رجال أهل الأندلس، أحمد بن يحيى بن أحمد بن عميرة، أبو جعفر الضبي (ت:599هـ)، دار الكاتب العربي – القاهرة، 1967م : 162 .

(17) ينظر: الصلة: 620، وتاريخ الإسلام: 39/9 .

(18) ينظر: تاريخ الاسلام: 462/9، والموسوعة الميسرة في تراجم أئمة التفسير والإقراء والنحو واللغة، جمع وإعداد: وليد بن أحمد الحسين الزبيري وآخرون، مجلة الحكمة، مانشستر – بريطانيا، ط/1 ، 1424 هـ- 2003 م : 952/1 . برقم: 1327 .

(19) ينظر: الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب، سعد الملك، أبو نصر علي بن هبة الله بن جعفر بن ماكولا (المتوفى: 475هـ)، دار الكتب العلمية -بيروت-لبنان، ط/ 1، 1411هـ- 1990م : 66/7 .

(20) ينظر: التكملة لكتاب الصلة، ابن الأبار، محمد بن عبد الله بن أبي بكر القضاعي البلنسي (ت:658هـ)، المحقق: عبد السلام الهراس، دار الفكر للطباعة – لبنان، (د. ط)، 1415هـ- 1995م : 796/2 .

(21) ينظر: تاريخ الاسلام: 716/9، وسير اعلام النبلاء: 290/13.

(22) ينظر: الصلة: 513/9.

(23) ينظر: وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر ابن خلكان البرمكي الإربلي (ت:681 هـ)، تح: إحسان عباس، دَارُ صَادِر – بَيْرُوْت: 71/7، وتذكرة الحفاظ، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (ت 748هـ)، دار الكتب العلمية بيروت–لبنان، ط/1، 1419هـ– 1998م: 217/3.

(24) ينظر: وفيات الاعيان: 71/7، وتاريخ الاسلام: 199/10.

(25) ينظر: انباء الرواة: 362/3 ، والوافي بالوفيات: 124/27، بغية الوعاة: 321/2، معجم المؤلفين: 131/13.

(26) ينظر: الصلة: 621، وانباء الرواة: 363/3، وتاريخ الاسلام: 38/9، والوافي بالوفيات: 124/27، والأعلام: 68/8، ومعجم المؤلفين: 131/13 .

(27) بغية الوعاة: 321/2 .

(28) ينظر: كتاب العين، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (ت 170هـ)، تح: د. مهدي المخزومي، د. إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال: 169/8، ولسان العرب، ابن منظور (ت:711هـ)، تح: عبد الله علي الكبير وآخرون، دار المعارف، القاهرة: 4869/6، ومعجم اللغة العربية المعاصرة، د أحمد مختار عبد الحميد عمر (ت:1424هـ) بمساعدة فريق عمل، عالم الكتب ط/1، 1429 هـ – 2008 م: 2464/3.

(29) مقاييس اللغة، أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين (ت:395هـ)، تح: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، 1399هـ – 1979م: 6/ 122.

(30) ينظر: الوظيفة اللغوية في الدراسات الحديثة، لمى فائق جميل العاني اطروحة دكتوراه مقدمة إلى مجلس كلية الآداب– جامعة بغداد، 1421هـ – 2000 م: 2.

(31) ينظر: العين: 196/1، إذ قال: " ر ع ك مهمل"، بعد أن أجرى تقليباته على (باب العين والكاف والراء معهما).

(32) ينظر: مناهج البحث اللغوي بين التراث والمعاصرة، الدكتور نعمة رحيم العزاوي، منشورات المجمع العلمي، جمهورية العراق، 2001 م: 96

(33) المعيوراء: هي جماعة الأعيار، وهي الحمير، ينظر: جمهرة اللغة، أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي (ت:321هـ)، تح: رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين – بيروت، ط/1، 1987 م: 1234/3.

(34) المعلوجاء والمشيوخاء: هي جمع عِلْج وجمع شيخ، ينظر: تهذيب اللغة، أبو منصور محمد بن أحمد الأزهري (ت:370هـ)، تح: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 2001 م: 105/3، وشمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم ، لنشوان بن سعيد الحميرى اليمني (ت: 573هـ)، تح: د حسين بن عبد الله العمري – مطهر بن علي الإرياني – د يوسف محمد عبد الله، دار الفكر المعاصر (بيروت – لبنان)، دار الفكر (دمشق – سورية)، ط/1، 1420 هـ – 1999 م: 3600/6.

(35) الكتاب: 264/4.

(36) وهو أبو بكر محمد بن الحسن بن بشر الزُبيدي الأشبيلي (ت:379هـ)، صاحب كتاب (الاستدراك على سيبويه في كتاب الأبنية على ما أورده فيه مهذباً)، وكان عالماً باللغة والفقه والنوادر، ينظر: يتيمة الدهر: 80/2.

(37) مَعكوكاء وبَعكوكاء هي الجلبة والشر، ينظر: لسان العرب: 490/10.

(38) شرح عيون كتاب سيبويه، أبو نصر هارون بن موسى بن صالح بن جندل القيسي المجريطي القرطبي، (ت:401 هـ)، تح: د. عبد ربه عبد اللطيف عبد ربه مطبعة حسان، القاهرة، ط/1 ، 1984م : 286.

(39) ينظر: ارتشاف الضرب من لسان العرب: 327/1.

(40) الممتع الكبير في التصريف، لعلي بن مؤمن بن محمد، الحَضْرَمي الإشبيلي، أبو الحسن المعروف بابن عصفور (ت 669هـ)، مكتبة لبنان، ط/1، 1996 م: 102.

(41) مقاييس اللغة: 334/5.

(42) المخصص، أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده (ت:458هـ)، تح: خليل إبراهم جفال، دار إحياء التراث العربي – بيروت ، ط/1، 1417هـ 1996م : 419/4.

(43) المخصص: 191/4.

(44) مقاييس اللغة: 264/1، وينظر: تهذيب اللغة: 212/1.

(45) ينظر: لسان العرب: 401/10.

(46) لسان العرب: 4235/6.

(47) ينظر: تاج العروس من جواهر القاموس، محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني، أبو الفيض، الملقّب بمرتضى الزَّبيدي (ت:1205هـ)، تح: مجموعة من المحققين، دار الهداية : 342/21.

(48) الهمرش هي العجوز المضطربة الخلقة، ينظر: العين: 119/4.

(49) الكتاب: 298/4.

(50) يقصد صاحب الاستدراك على سيبويه الزبيدي.

(51) شرح عيون كتاب سيبويه: 291.

(52) ينظر: شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد السيرافي النحوي (ت:368هـ)، تح: أحمد حسن مهدلي وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية ، بيروت– لبنان، ط/ 1، 2008م : 195/5.

(53) ينظر: الأصول في النحو، أبو بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي (ت:316هـ)، تح: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة ، بيروت– لبنان، 1408هـ –1988 م: 345/3، وتبعه ابن جني (ت 392هـ)، وينظر: الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت:392هـ)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ط/ 4، د. ت : 62/2.

(54) لسان العرب: 4689/6.

(55) ينظر: مقاييس اللغة: 72/6.

(56) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي: 195/5، وشرح شافية ابن الحاجب مع شرح شواهده ، محمد بن الحسن الرضي الإستراباذي، نجم الدين (ت:686هـ)، تح: محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف، ومحمد محيى الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية بيروت – لبنان، 1395 هـ - 1975 م: 115/1.

(57) ينظر: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت 911هـ)، تح: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية – مصر، (د. ط. ت): 384/3.

(58) شرح عيون كتاب سيبويه: 291.

(59) المصدر نفسه: 292.

(60) ينظر: الكتاب: 369/4، وكان يقال في ديوان (دِوَّان).

(61) تداخل الأصول اللغوية وأثره في بناء المعجم، عبد الرزاق بن فراج الصاعدي، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ط/1، 1422هـ-2002م: 619/2-620.

(62) ينظر: المصدر السابق: 622/2.

(63) الكتاب: 477/3.

(64) شرح عيون كتاب سيبويه: 239.

(65) ينظر: الكتاب: 415/3، قال "اعلم أنَّ التصغير إنَّما هو في الكلام على ثلاثة أمثلة على فعيل وفعيعل وفعيعيل".

(66) لسان العرب: 3927/5.

(67) المخصص: 265/4.

(68) لسان العرب: 81/2.

(69) ينظر: المقتضب، أبو العباس محمد بن يزيد المبرد (ت:285هـ)، تح: محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب، بيروت، لبنان، (د. ط. ت) : 233/3، وشرح شافية ابن الحاجب 362/1.

(70) لسان العرب: 89/1.

(71) العين: 188/2.

(72) المصدر السابق: 156/7.

(73) ينظر: جمهرة اللغة 872/2.

(74) ينظر: سر صناعة الإعراب، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت:392هـ)، دار الكتب العلمية بيروت- لبنان، ط/1 ، 1421هـ- 2000 م: 5/2.

(75) الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (ت:393هـ)، تح: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين – بيروت، ط/4، 1407 هـ - 1987 م: 1623/4.

(76) الكتاب: 484/3.

(77) المصدر السابق: 484/3.

(78) شرح عيون كتاب سيبويه: 242.

(79) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي 4/ 225.

(80) ينظر: المخصص: 268/4، 269، والمتبع الكبير في التصريف: 268/1.

(81) شرح شافية ابن الحاجب: 1918/4.

(82) الكتاب: 484/3.

(83) شرح عيون كتاب سيبويه: 242.

(84) ينظر: المتمع الكبير في التصريف: 268/1.

(85) ينظر: الأصول في النحو: 62/3، وهمع الهوامع: 389/2.

(86) الكتاب: 307/4.

(87) ينظر: المصدر السابق: 316/4.

(88) شرح عيون كتاب سيبويه: 295.

(89) ينظر: الكتاب: 316/4.

(90) ينظر: المخصص: 317/2.

(91) ينظر: العين: 309/2.

(92) ينظر: تهذيب اللغة: 198/3.

(93) المخصص: 317/2.

(94) ينظر: تاج العروس: 446/3.

(95) ينظر: العين: 206/6، وتهذيب اللغة: 172/11.

(96) ينظر: تاج العروس: 138/2.

(97) ينظر: الاشتقاق، أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي (ت:321هـ)، تح: عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت – لبنان، ط/ 1، 1411 هـ – 1991م: 144.

(98) ينظر: الكتاب: 269/4، وشرح شافية ابن الحاجب: 241/1.

(99) الكتاب: 321/4.

(100) المصدر السابق: 332/4.

(101) أي: ان النون الزائدة تبقى ملازمة للبنية في كل اشتقاقاتها مع الجمع والتصغير وغيرها.

(102) شرح عيون كتاب سيبويه: 296.

(103) الكتاب: 321/4.

(104) ينظر: المحكم والمحيط الأعظم، أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده (ت 458هـ)، تح: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية– بيروت، ط / 1، 1421 هـ – 2000 م: 308/3، والمزهر في علوم اللغة

وأنواعها، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت:911هـ)، تح: فؤاد علي منصور، دار الكتب العلمية – بيروت، ط/1، 1998 م: 16/2.

(105) المنصف شرح كتاب التصريف، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت:392هـ)، دار إحياء التراث القديم، ط/1، 1954 م: 135.

(106) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء محب الدين عبدالله بن الحسين بن عبدالله، تح: غازي مختار طليمات، دار الفكر – دمشق، ط/1، 1995م : 264/2.

(107) قال ابن جني: "قوله: فاجعلها زائدة [أي النون] يقول: احكم بهذا من طريق القياس لا من طريق السماع، فإن انصاف إلى القياس السماع مما لا نهاية وراءه، فمثال (كَنهبُل فَنَعْلُل)؛ لأنه ليس في الأصول مثل (سَفَرْجُل) فمن هاهنا قضي بزيادتها"، المنصف: 135.

(108) ينظر: في فقه اللغة وقضايا العربية، سميح ابو مغلي، دار مجدلاوي، عمان– الأردن، ط/ 1، 1978 م: 163.

(109) ينظر: العين: 302/2، ولسان العرب: 4833/6، وتاج العروس: 328/22 –329.

(110) الاتساع اللغوي بين القديم والحديث، د. عطية نايف الغول، دار البيروني، عمان– الأردن، 2008 م: 11.

(111) ينظر: المصدر نفسه: 5، (قائمة المحتويات).

(112) الكتاب 4/ 240

(113) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي: 5/ 127–128.

(114) شرح عيون كتاب سيبويه: 201.

(115) المقتضب: 335/3.

(116) ينظر: الكتاب: 425/3 باب ما يحقّر على تكسيرك اياه، وباب ما جرى في الكلام مصغراً وتُرك تكبيره: 477/5، وتبعه الصرفيون في ذلك.

(117) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب: 451/1.

(118) الكتاب: 631/3.

(119) قال الخليل: " والذَكَر معروف والذكران جمع الذكر وهو خلاف الأنثى"، ينظر: العين: 346/5.

(120) الكتاب: 636/3.

(121) أي: لم يكسّر على (ظريف).

(122) أي: (ظريف) فقالوا في التصغير (ظُرَيْفُون)، ينظر: الكتاب: 636/3.

(123) أي: (أنَّ فَعِيل) لا تجمع على (فُعُول) فلا تقل: كَريم كُرُوم، ينظر: الأصول في النحو: 18/3.

(124) وهو وجه الشبه بين ظروف ومذاكير في عدم التكسير على الواحد المستعمل فيهما.

(125) شرح عيون كتاب سيبويه: 252.

(126) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب: 451/1.

(127) ينظر: المخصص لابن سيده: 288/4، ولسان العرب: 1440/2.

(128) الكتاب: 433/3.

(129) ينظر: المصدر السابق: 434/3.

(130) ينظر: الكتاب: 33/4، 202، ولسان العرب: 3445/5، وتاج العروس: 336/13.

(131) ينظر: الكتاب: 434/3، والمقتضب: 244/2.

(132) ينظر: همع الهوامع: 382/3.

(133) شرح عيون كتاب سيبويه: 229–230.

(134) الكتاب: 242/4.

(135) المصدر السابق: 244/4.

(136) الاستدراك على سيبويه في كتاب الأبنية والزيادات على ما أورده فيه مهذبا، أبو بكر محمد بن الحسن الزُبيدي (ت:379هـ)، اعتناء المستشرق الإيطالي أغناطيوس كويدي، طبع في روما، 1890 م: 6.

(137) سورة طه، من الآية: 58، قرأ ابن عامر وعاصم وحمزة ويعقوب وخلف بضم السين على التنوين، وقرأ غيرهم بكسر السين مع التنوين وقرئ بالفتح أيضاً، ينظر: إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، أحمد بن محمد بن أحمد بن عبد الغني الدمياطيّ، شهاب الدين الشهير بالبناء (ت:1117هـ)، تح: أنس مهرة، دار الكتب العلمية – لبنان، ط/3، 1427هـ – 2006 م، : 384.

(138) شرح عيون كتاب سيبويه: 276–277.

(139) ينظر: الكتاب: 365/4، والممتع الكبير في التصريف:321، وتوضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي (ت:749هـ)، تح: عبد الرحمن علي سليمان ، دار الفكر العربي، ط/1، 1428هـ – 2008 م: 1468/3.

(140) ينظر: العين: 327/7.

(141) ينظر: جمهرة اللغة: 864/2.

(142) ينظر: تهذيب اللغة: 88/13.

(143) ينظر: الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين (ت:395هـ)، منشورات محمد علي بيضون، ط/1، 1418هـ–1997 م: 111.

(144) ينظر: المخصص: 454/4.

(145) ينظر: كتاب غريب القرآن، أبو بكر محمد بن عزيز السجستاني (ت:330 هـ)، تح: محمد أديب عبد الواحد جمران، دار قتيبة، 1416هـ– 1995 م: 281، ومعالم التنزيل في تفسير القرآن = تفسير

البغوي، أبو محمد الحسين بن مسعود بن محمد بن الفراء البغوي الشافعي (ت 510هـ)، تح: عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي– بيروت ، ط/1، 1420 هـ: 452/1، وأنوار التنزيل وأسرار التأويل، ناصر الدين أبو سعيد عبد الله بن عمر بن محمد الشيرازي البيضاوي (ت:685هـ)، تح: محمد عبد الرحمن المرعشلي، دار إحياء التراث العربي – بيروت، ط/1، 1418 هـ: 56/4، والبحر المحيط ، أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (ت:745هـ)، تح: صدقي محمد جميل، دار الفكر – بيروت – 1420 هـ: 745، وتفسير ابن كثير: 157/3.

(146) الممتع الكبير في التصريف: 52.

(147) ينظر: شرح الرضي على الكافية، لرضي الدين الاستراباذي، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، جامعة قاريونس، 1398 هـ – 1978 م: 132/2.

(148) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، جمال الدين ابن هشام الأنصاري (ت:761هـ)، تح: د. مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله ، دار الفكر، دمشق 1985 م: 187.

(149) ينظر: همع الهوامع: 164/2.

(150) الكتاب: 349/4.

(151) ينظر: الأصول: 365/3، والخصائص: 350/2 و 352، وتوضيح المقاصد: 1590/3، وشرح شافية ابن الحاجب: 177/1.

(152) إيجاز التعريف في علم التصريف، محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (ت:672هـ)، تح: محمد المهدي عبد الحي عمار سالم، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ط/1، 1422هـ/ 2002 م: 128.

(153) ينظر: الأصول في النحو: 365/3، والممتع الكبير في التصريف: 333.

(154) ينظر: الخصائص: 350/2، ولسان العرب: 4728/6–4729، وتاج العروس: 519/1.

(155) ينظر: الممتع الكبير في التصريف: 334.

(156) شرح عيون كتاب سيبويه: 300.

(157) شرح عيون كتاب سيبويه: 300.

(158) ينظر: على سبيل المثال: السماع والقياس لأحمد تيمور باشا، دار الآفاق العربية، ط/1/ 2001، وينظر: القياس في النحو العربي نشأته وتطوره، د. سعيد جاسم الزبيدي، دار الشروق، ط1/1977.

(159) ينظر: لسان العرب: 3793/5.

(160) الاقتراح في أصول النحو ، السيوطي (ت:911 هـ)، تح: عبد الحكيم عطية، دار البيروتي ، ط/2، 2006 م: 79.

(161) ينظر: لسان العرب: 471/11.

(162) أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث، د. محمد عيد، القاهرة عالم الكتب 1989 م: 108.

(163) الكتاب: 345/4.

(164) المصدر نفسه: 347/4.

(165) شرح عيون كتاب سيبويه: 299.

(166) ينظر: العين: 187/2، ولسان العرب: 290/6، وتاج العروس: 166/17.

(167) ينظر: تهذيب اللغة: 189/6، ومقاييس اللغة: 19/6، ولسان العرب: 4720/6، وتاج العروس: 468/17.

(168) ينظر: الأصول في النحو: 318/3، والمنصف: 305/1.

(169) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب: 745/2.

(170) الممتع الكبير في التصريف: 520.

(171) ينظر: الكتاب: 344/4.

(172) المنصف: 305/1.

(173) ينظر: اللباب في علل البناء والاعراب: 305/2.

(174) الممتع الكبير في التصريف: 463.

(175) ينظر: الممتع الكبير في التصريف: 463، وشرح الشافية: 971/2، وشذا العرف في فن الصرف، أحمد بن محمد الحملاوي (ت:1351هـ)، تح: نصر الله عبد الرحمن نصر الله ، مكتبة الرشد الرياض ، د. ت: 153.

(176) ينظر: الكتاب: 315/4، 357/4، 429/4، وشذا العرف: 153.

(177) الممتع الكبير في التصريف: 463.

(178) الكتاب: 356/4-357.

(179) شرح عيون كتاب سيبويه: 305.

(180) يَعْوَر معروف من العَوَر، وأمَّا يَصْيَدُ فهو مرض يصيب الدواب فلا تستطيع معه الالتفات، ومنه قولهم: صَيَدَ البعير صَيَدًا إذا كان لا يستطيع الالتفات، ينظر: العين: 143/7، ولسان العرب: 2534/4، وتاج العروس: 307/8.

(181) الكتاب: 410/3.

(182) ينظر: الخصائص: 305/2.

(183) شرح عيون كتاب سيبويه: 224.

(184) القَتْو، حسن الخدمة، تقول هو يَقتو الملوك، أي: يخدمهم وقيل القَتوَة، النميمة، ينظر: العين: 199/5، وتهذيب اللغة: 197/9، وتاج العروس: 272/39.

(185) ينظر: ايجاز التعريف في علم التصريف: 132.

(186) وذلك لأن العرب استغنت بالجمع في (مقتون) للدلالة على (المفرد، والمثنى، والجمع بنوعيه، والمذكر والمؤنث)، ينظر: تاج العروس: 271/39.

(187) الكتاب: 245/4.

(188) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري النحوي، (ت:577هـ)، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، دمشق: 136/1.

(189) شمس العلوم: 336/1.

(190) شرح عيون كتاب سيبويه: 280.

(191) ينظر: الاستدراك على سيبويه: 7.

(192) شرح عيون كتاب سيبويه: 280.

(193) أذرح و أسنمة: اسمان لموضعين. ينظر: شمس العلوم: 133/1.

(194) الممتع الكبير في التصريف: 59.

(195) الكليات، أيوب بن موسى الحسيني القريمي الكفوي، أبو البقاء الحنفي (ت:1094هـ)، تح: عدنان درويش – محمد المصري ، مؤسسة الرسالة – بيروت، لبنان، (د. ط. ت) : 332.

(196) نظم الفوائد، لابن مالك الجياني (ت:672 هـ)، تح: سليمان بن ابراهيم العايد، مجلة جامعة أم القرى، السنة الأولى، العدد الثاني، سنة 1409هـ: 63.